الشرح الحديثي دراسة تاريخية تجديدية

أ.د/ صالح عومار
جامعة الأمير عبد القادر

ملخص البحث:

تُعنى هذه الدراسة بتسليط الضوء على المسيرة التاريخية للشرح الحديثي، والجهود الكبيرة والمتنوعة التي بذلها العلماء في خدمته والعناية به، منذ العصر النبوي وإلى أن وُضعت الشروح الحديثية على دواوين السنة الشهيرة. ورغم تلك الجهود المتميزة إلا أن عوائد الزمان، وتقلب أحوال الأمة، أدخلت على الشرح الحديثي بعض الضعف والخلل، وانحرفت به من الأصالة إلى التبعية. مما يُلحّ على الباحثين اليوم ضرورةً إلى إعادة بعث السنة النبوية، وإحياء هداياتها وحكمها في الأفراد والمجتمعات، وفق شرحٍ حديثي أصيل في معالمه، متجدد في أسلوبه ومعانيه، أبان البحث عن جملة من أصوله وقواعده.

Research summary

This study is concerned with the enlightenment on the historical study of the traditional discourse and the great and various efforts that were achieved by scholars to minister and preserve this discourse from the prophetic era to the establishment of the traditional expositions on the popular traditional book of sunna.

Despite those distinguishing efforts, the volatility of the state of nation had introduced some weakness and defect on the traditional exposition which transformed authenticity to dependency that is why it is necessary for researchers today to repeat emitting the prophetic sunna and resuscitate its guidance and wisdom in societies and individuals according to a traditional discourse that is authentic in its characteristics, new in its diction and meanings.

This research explicits an assemblage of its rules and assets.

تقدمة

فهم السنة النبوية وتفهيمها من أهمّ القضايا التي تطرح نفسها بإلحاح على بساط البحث أمام المهتمين بالحديث النبوي في العصر الحاضر، فهي من المسائل التي تحتاج ضرورةً إلى استمرار البحث فيها، والحوار والتشاور حولها، قصد تلمح السبيل الأمثل، وتجلية معالم الطريق في التعامل مع السنة النبوية؛ فهما، وتفهيما. وبخاصة في زمان قلّ فيه العلم، وتشعبت فيه الآراء

والاتجاهات؛ بين اتجاه أُشْرِب لِبانَ الاستشراق والعصرنة، فراح ينادي بالتجديد غير المنضبط، بل بالتملص من كل قديم، متفلت من القيود والثوابت، وبين مدرسة تقليدية محافظة؛ تحمل بين جنباتها معالِمَ الحق وأصوله، لكنها لم تستطع تنقيته مما ران عليه بسبب عوائد الزمان، وثقافة التقليد، وكثرة النزاع والاختلاف... ومن ثم تجديده بما يعيد له بريقه الناصع، ويسفر عن الوجه المضيء للهدي النبوي، ويحيي مكانة السنة النبوية في العلم والتعليم، وفي توجيه الثقافة المعاصرة وتلبية احتياجاتها وقضاياها؛ ضمن أصول وثوابت تحرس العلم، وتحافظ على أصالته. فهو سعي نحو تقديم شرح حديثي؛ أصيل المعالم، متجدد المعاني.

ونعني بالشرح الحديثي = بيان المعنى العام للحديث، وعناصره الأساسية، وما يرشد إليه من أحكام وفوائد، وقيم، وهدايات.

أهمّية البحث: تظهر أهمية البحث في كونه يقدم مقاربة ومحاولة لإعطائنا المنهج الأمثل في الشرح الحديثي الموافق للمنهج النبوي، والكفيل بتفهيم السنة النبوية فهما سديدا؛ يجمع في ثناياه بين لزوم الثوابت واستصحابها، ومحافظاً على أصالة العلم، متوافقا مع احتياجات المسلم المعاصر مجيبا عن كل إشكالاته، وقضاياه الراهنة. انطلاقا من علوم الأمة وخصوصياتها وثقافتها، دون تأثر بالاتجاهات الفكرية المعاصرة وزخارفها البرّاقة.

وعليه سيكون البحث هنا في مبحثين اثنين؛

الأول في = نشأة الشرح الحديثي، ومسيرته التاريخية.

والثاني في بيان = معالم التجديد في الشرح الحديثي.

المبحث الأول

نشأة الشرح الحديثي، ومسيرته التاريخية

أنزل الله تعالى كتابه العزيز هداية للناس بلسان عربي مبين؛ (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) (المائدة 15، 16)، وقال تعالى: (وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ) (الشعراء 192- 195)،

وبعث رسوله الأمين عليه الصلاة والسلام بلسان قومه ليبين لهم ما نُزِّل إليهم؛ (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ **لِيُبَيِّنَ لَهُمْ** فَيُضِلُّ اللّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (إبراهيم4)، وقال تعالى: (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ **لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ** وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (النحل44)، فكانت مهمته – عليه الصلاة والسلام – تبليغ رسالة ربه تعالى للناس أجمعين، **وبيان أحكامها وهداياتها**، وسياسة الناس بذلك قصد إصلاح معاشهم ومعادهم. ولأن مهمته ﷺ كانت هي **البيان والتوضيح** كان واضحا أن هذا البيان ينبغي أن يتصف بالوضوح وسهولة الألفاظ والمعاني – وكذلك كانت سنته وأحاديثه ﷺ سهلة العبارة، وجيزة الألفاظ، واضحة المعاني –، ثم إن صحابته رضي الله عنهم كانوا أمة عربية؛ العربية

لغتهم، والفصاحة بيانهم، واستقامة اللسان سليقتهم، فلا يجدون حرجا أو صعوبة في فهم بيانه ومراده – عليه الصلاة والسلام –، وبخاصة وهم يعايشونه ﷺ، ويرون منه التطبيق العملي لتعاليم القرآن وهدايات هذا الدين، كما قالت عائشة رضي الله عنها، وقد سألها سعدُ بن هشام فقال: "أخبريني عن خُلُقِ رسول ﷺ؟ فقالت: كان خلقه القرآن"،[1] فاجتمعت كل هذه المعاني والمعالم والمميزات في هذا الجيل العظيم.

ومع هذا فقد أشكلت عليهم بعض الألفاظ النبوية، فسألوه عنها ﷺ، فبينها لهم أداءً لواجب الرسالة، وإبلاغا في النصح، مثال ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "سيأتِي على النّاس سنواتٌ خدّاعات، يُصَدَّق فيها الكاذبُ، ويُكذّب فيها الصادق، ويُؤتَمَن فيها الخائن، ويُخَوَّن فيها الأمين، **ويَنْطِقُ فيها الرُّوَيْبِضَةُ، قيل: وما الرويبضة؟** قال: الرّجلُ التّافِهُ يتكلّم في أمْرِ العامّة"،[2] ونحوه حديث جابر بن عبد الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال:

"إنّ مِنْ أَحَبِّكُم إلَيَّ وأقْرَبِكُم مِنّي مَجْلسًا يوم القيامَةِ، أَحَاسِنَكُمْ أخْلاقاً، وإنّ أبْغَضَكُم إلَيّ، وأَبعَدَكُم مِنّي يوم القيامة، الثَّرْثَارونَ والْمُتَشَدِّقُونَ **والْمُتَفَيْهِقُونَ**، قالوا: يا رسُولَ الله، قدْ عَلِمْنا: الثرْثارون والمتشَدّقون، **فَمَا الْمتفيْهِقُون؟، قال: الْمُتَكَبِّرونَ**".[3]

وأيضا حديث أنس بن مالك رضي الله عنه "أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى تُزْهِيَ، قالوا: وما تزهي؟ قال: تَحْمَرَّ، فقال: إذا منع الله الثمرة، فبم تستحل مالَ أخيك؟".[4] وغيرها من النماذج التي خفيت فيها بعض المعاني الشرعية عن الصحابة، فسألوا، فبيّن لهم – عليه الصلاة والسلام – مراده من قوله وتشريعه لهم.[5]

واستمر الوضع العلمي والتعليمي على هذه الحال نفسها، في زمن الصحابة مع التابعين، مثاله ما رواه مسلم من حديث:

---

[1] – رواه: مسلم في "كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب: صلاة الليل ومن نام عنه (نووي)" 6/ 26، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407/ 1987.

[2] – رواه أحمد 2/ 291، دار الفكر، بيروت – وابن ماجه في "كتاب الفتن/ باب: شدة الزمان" 2/ 1339 رقم (4036)، دار الفكر، بيروت، ط1 – والحاكم في "المستدرك/ كتاب الفتن والملاحم" 4/ 465، 466، ط: دار صادر، بيروت، وقال "هذا حديث صحيح الإسناد"، وقال الذهبي "صحيح"، ورواه الحاكم أيضا في 4/ 512 وصحّحه – وهو في "السلسلة الصحيحة" للألباني رقم (1887)، مكتبة المعارف، الرياض، ط الجديدة 1415/ 1995.

[3] – رواه الترمذي في "كتاب البر والصلة/ باب: ما جاء في معالي الأخلاق" رقم (2018) وقال: "هذا حديث حسن غريب"، تحقيق أحمد شاكر ، دار عمران، بيروت – ورواه أحمد 4/ 193 – وابن حبان في "صحيحه" رقم (482، 5557)، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1425/ 2004؛ من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

[4] – رواه البخاري في "كتاب الزكاة/ باب: من باع ثماره" رقم (1488)، دار السلام، الرياض، ط1، 1418/ 1997 – ومسلم في "كتاب المساقاة/ باب: وضع الجوائح (نووي)" 10/ 217.

[5] – مثاله أيضا حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **"لا طِيَرَةَ، وخيرُها الفَأْلُ، قالوا: وما الفأل؟ قال: الكلمة الصالحة يسمعها أحدُكم"**. رواه البخاري في "كتاب الطب/ باب: الطيرة" رقم (5754) – ومسلم في "كتاب السلام/ باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (نووي)" 14/ 218، 219.

وحديث: "عبد الله بن عمرو، قال: **قيل لرسول الله ﷺ: أيّ الناس أفضل؟ قال: كل مَخْموم القلب، صَدوق اللسان، قالوا: صدوق اللسان، نعرفه، فما مخموم القلب؟ قال: هو التَّقيُّ النَّقِيُّ، لا إثم فيه، ولا بَغي، ولا غِلّ، ولا حسد**". رواه ابن ماجه في "كتاب الزهد/ باب: الورع والتقوى" رقم (4214)، وفيه ضعف.

"عمرو بن مرة، حدثني زاذان، قال: قلتُ لابن عمر: حَدِّثني بما نهى عنه النبي ﷺ من الأشربة بلُغَتِك، وفَسِّره لي بلُغَتنا، فإن لكم لغةً سوى لغتنا، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن الحَنْتَمِ وهي الجَرَّةُ، وعن الدُّبَّاءِ وهي القَرْعَةُ، وعن المزَفَّتِ وهو المقَيَّرُ، وعن النَّقِيرِ وهي النَّخْلَةُ تُنْسَحُ نَسْحًا، وتُنْقَرُ نَقْرًا، وأمَرَ أن يُنْتَبَذَ في الأَسْقِيَةِ".[1] ومثاله في زمن التابعين مع أتباعهم، ما كان يفعله ابن شهاب الزهري ووكيع بن الجراح وغيرهما أحيانا من شرحهم لبعض ألفاظ الحديث، مثاله: حديث "عائشة زوج النبي ﷺ، قالت: كان أوّلَ ما بُدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يَرى رؤيا إلا جاءت مثل فَلَقِ الصبح، ثم حُبِّب إليه الخلاء، فكان يلحق بغار حِرَاء فيَتَحَنَّثُ فيه – قال الزهري: والتحنث: التَّعَبُّدُ – اللَّيالي ذوات العدد، قبل أن يرجع إلى أهله ويَتزوّد لذلك"،[2]... فالشرح الحديثي: لا يعدو توضيحَ بعض الكلمات والمفردات الغريبة أو المشكِلة.

إلى أن بدأت عملية تمحيص السنة النبوية وتدوينها في أواخر عصر التابعين،[3] أي المنتصف الأول من القرن الهجري الثاني، حيث ظهرت أولى عمليات الشرح الحديثي المدون، والمنظّم، سلك فيه أهل العلم المصنّفون، – وبخاصة من أهل الحديث والفقه – مسالك متنوعة، ظهرت من خلالها عنايتهم المتميزة بفقه الحديث النبوي، فأسّسوا للشّرح الحديثي، ومن تلك المسالك؛

أولا = تصنيف الحديث على الأبواب؛ أي جمعه وتخريجه على الأصناف والأبواب الفقهية، وهو أشهر المسالك، حيث يعمد المصنف إلى جمع أحاديث كل كتاب على حدة، وداخل الكتاب ترتب الأحاديث على أبواب ذلك الكتاب، فهو عمل فقهي يُراعي متون الأحاديث ومعانيها المشتركة داخل الوحدة الواحدة. وعلى وفق هذا المسلك كانت صناعة الموطأ، والجوامع، والسنن، والصحاح، والمستخرجات، ونحوها.

ثانيا = جمع أحاديث الباب؛ سواء في الدواوين الحديثية الشهيرة، بحيث يجمع المصنف أحاديث الباب الفقهي الواحد، ضمن الكتاب، مثل: قول البخاري في جامعه الصحيح، "كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة/ باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ"، ثم روى تحته ثلاثة عشر حديثا.[4]

أم في مصنفات مستقلة (الأجزاء الحديثية)، وهي كثيرة جدا، مثاله: كتب الحافظ ابن أبي الدنيا أبي بكر عبد الله بن محمد

---

[1] – مسلم في "كتاب الأشربة/ باب: النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء والحنتم والنقير (نووي)" – والترمذي في "كتاب الأشربة/ باب: ما جاء في كراهية أن ينبذ في الدباء والحنتم والنقير" 4/ 294 رقم (1868) وقال "هذا حديث حسن صحيح".

[2] – رواه البخاري في "كتاب تفسير القرآن/ باب: سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق" رقم (4953) – ومسلم في "كتاب الإيمان/ باب: بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ" 2/ 197- 204.

وهذا داخل في نوع المدرج في الحديث النبوي، ينظر للمزيد: "فتح المغيث" للسخاوي 85/2... تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، ط: مكتبة دار المنهاج، الرياض، 1426/ 2005

[3] – ينظر: "هدي الساري مقدمة فتح الباري" لابن حجر العسقلاني ص8، دار السلام، الرياض، ط1، 1418/ 1997.

[4] – الجامع الصحيح 13/ 305 رقم (7275- 7288).

(281هـ) (ذمّ الدنيا، كتاب الصمت، كتاب التوكل،...)،[1] وكتاب "الشمائل المحمدية" لأبي عيسى الترمذي، و"الزهد" لعبد الله بن المبارك، و"الأدب المفرد" لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، و"كتاب الإيمان" لأبي بكر بن أبي شيبة،... وغيرها كثير.

ثالثا = التبويب على الأحاديث؛ وهي طريقة كل من جمع الحديث النبوي على الأبواب، نحو موطأ مالك، وأصحاب الجوامع، والمصنفات، والسنن،... حيث صدّروا الأحاديث النبوية بتبويبات أو تراجم تدل على المعنى العام للحديث، أو بعض ما يستفاد منه من المعاني والأحكام والفوائد.

رابعا = التعليق عليها؛ بعد ترتيب الحديث في كتابه، ثم بابه، قد يحتاج المصنف إلى توضيح شيء من معانيه ربما كان غامضا، أو يحتاج إلى تأكيد،... فعندها يعقب روايته للحديث بتعليقات متنية وجيزة، يُبيّن من خلالها المعنى المقصود، مثاله:

1- قول أبي داود السجستاني في "سننه": "كتاب الطلاق/ باب: في الطلاق على غلط"، ثم روى حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: "لا طلاق ولا عَتاق في غَلاق"، عقّبه بقوله: "الغَلاق أظنه في الغضب".[2]

2- ونحوه فعل أبي عيسى الترمذي، فقد عقّب روايته حديث: "إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث"، بقوله: "هذا حديث حسن صحيح، وسمعت عبد بن حميد يذكر عن بعض أصحاب سفيان، قال: قال سفيان: الظن ظنان؛ فظن إثم، وظن ليس بإثم، فأما الظن الذي هو إثم فالذي يظن ظنا ويتكلم به، وأما الظن الذي ليس بإثم فالذي يظن ولا يتكلم به".[3]

3- وقال عقب حديث "ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا"، "قال بعض أهل العلم: معنى قول النبي ﷺ ليس منا، يقول ليس من سنتنا، ليس من أدبنا".[4]

4- وقال أيضا عقب حديث: "الكَيِّسُ من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها، وتمنى على الله الأماني"، "ومعنى قوله: من دان نفسه، يقول حاسب نفسَه في الدنيا، قبل أن يحاسب يوم القيامة".[5]

وقد يتوسّع بعضُ الأئمة في التعليق على الأحاديث فيذكرون مذاهب الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين — مع بعض المناقشات أحيانا –، كما فعل الإمام أبو عيسى الترمذي في "جامعه" باستفاضة. وممن توسّع أيضا شيخُه البخاري – رحمه الله –، حيث توسّع في المناقشات الفقهية عقب ذكره للأحاديث، وبخاصة مع أهل الرأي، كما هو واضح في "جامعه

---

[1] – وهي أربعون كتابا.

[2] – السنن ص 337 رقم (2193)، دار ابن حزم، ط1، 1419/ 1998 – والنماذج على هذا متناثرة بالعشرات بل بالمئات في دواوين السنة النبوية، لمن شاء مزيد الاطلاع، وهي لا تخفى على طالب العلم أو باحث في علوم الحديث.

[3] – "كتاب البر والصلة/ باب: ما جاء في ظن السوء" رقم (1988).

[4] – في "كتاب البر والصلة/ باب: ما جاء في رحمة الصبيان" 4/ 322 رقم (1921).

[5] – في "كتاب صفة القيامة/ باب" 4/ 638 رقم (2459).

وينظر للمزيد: جامع الترمذي رقم (2034)، و(2090)، و(2197، 2198)، و(2384)، و(2479)، و(2481)، و(2557)، و(2632)، و(2807)، و(2919)،...

الصحيح/كتاب الحيل".

خامسا = شرح غريب الحديث؛ وهو من أكثر المسالك التي عُني بها المصنفون في الحديث النبوي، مبكّرا، لأهميته في بيان معنى الحديث بلسانه العربي المبين، وقد سُئل الإمام أحمد بن حنبل عن حرف من الغريب، فقال: "سَلُوا أصحابَ الغريب، فإني أكره أن أتكلم في حديث رسول الله ﷺ بالظن".[1] لذلك أولاه المصنفون عناية متميزة، فضمّنوا الحديث عنه مصنّفاتِهم، كما خصّوه بالتصنيف المستقل، مثال الأول:

ما فعله الإمام مالك بن أنس – رحمه الله – في كتابه الموطأ؛ والذي جمع فيه الحديث النبوي مرتبا على الأبواب الفقهية الدالة على معانيه، إلى جنب تبويبه هو على الحديث، مع آثار الصحابة والتابعين الدالة على معاني الأحاديث وأحكامها، ثم كان أحيانا يوضح معنى الحديث بالشرح لبعض ألفاظه الغريبة، مثاله:

1- روى في "كتاب الزكاة/ باب: ما جاء فيما يُعتد به من السَّخْلِ في الصدقة" (رقم 614):

"عن سفيان بن عبد الله أن عمر بن الخطاب بعثه مصدقا فكان يَعُدُّ على الناس بالسَّخْلِ، فقالوا: أَتَعُدُّ علينا بالسخل؟ ولا تأخذُ منه شيئا. فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك، فقال عمر: نعم تَعُدُّ عليهم بالسَّخْلَةِ يحملها الراعي، ولا تأخذُها، ولا تأخذُ الأكولَة، ولا الرُّبَّى، ولا الماخِضَ، ولا فَحْلَ الغنم، وتأخذُ الجذَعَةَ، والثَّنِيةَ، وذلك عدل بين غِذَاء الغَنم وخياره.

قال مالك: والسَّخْلَة الصغيرة حين تُنْتَجُ، والرُّبَى التي قد وَضَعَتْ فهي تُرَبِّي وَلَدَها، والماخض هي الحامل، والأَكولة هي شاة اللحم التي تُسَمَّنُ لتُؤكلَ".

2- وقال في "كتاب الحدود/ باب: ما جاء في الرَّجْم" (رقم1591):

"عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ، فقال أحدهما: يا رسول الله اقْضِ بيننا بكتاب الله. وقال الآخرُ وهو أفقههما: أجَلْ يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله، وائْذَنْ لي في أن أتكلّم، قال: تكلم، فقال: إن ابْنِي كان عَسيفًا على هذا، فزَنَى بامرأته... الحديث.

قال مالك: والعَسيفُ = الأَجيرُ".

3- وقال في "كتاب الجامع/ باب: ما جاء في المُهاجَرَة" (رقم1739):

"عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: لا تباغضوا، ولا تحاسَدوا، ولا تَدابَرُوا، وكُونوا عباد الله إخوانا، ولا يحِلُّ لمسلم أن يُهاجِرَ أخاه فوق ثلاث ليال.

[1] – كتابه "العلل ومعرفة الرجال" رقم (413)، تحقيق وصي الله عباس، دار الخانجي، الرياض، ط2، 1422/ 2001.

قال مالك: لا أحسب التّدابُرَ إلا الإعراضَ عن أخيك المسلم، فتُدبِرَ عنه بوجهك".[1]

فمالك بن أنس – رحمه الله – على هذا، يكون أوّل من دوّن في شرح غريب الحديث والأثر، وحاز فضل السبق في ذلك، ثم تبعه الأئمة المصنفون، كالإمام محمد بن إسماعيل البخاري في "جامعه الصحيح"، وكذا الإمام أبو عيسى الترمذي، مثاله:

1- قال أبو عيسى الترمذي عقب روايته حديث: "إنّ مِنْ أَحَبِّكُم إلَيَّ وأقْرَبِكُم مِنّي مَجْلسًا يوم القيامَةِ، أَحَاسِنَكُمْ أخْلاقاً، وإن أبغضَكم إليّ وأبعدَكم منّي مجلسا يوم القيامة؛ الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون..."، "والثرثار: هو الكثيرُ الكلام، والمتشدِّق الذي يَتطاول على الناس في الكلام ويَبْذُو عليهم".[2]

2- وقال عقب حديث "الحياء والعِيُّ من الإيمان، والبَذاءُ والبَيان شُعبتان من النّفاق"، "قال: والعِيّ قلّة الكلام، والبذاء هو الفُحش في الكلام، والبَيان هو كثرة الكلام مثل هؤلاء الخطباء الذين يَخطبون فيُوَسِّعون في الكلام...".[3]

3- وقال عقب حديث "أوّل زُمرة تَلِج الجنة صورتهم على صورة القمر،... ومَجامِرُهم من الأُلُوَّة،..."، "قال: والألوة هو العُودُ".[4]

ومثال الثاني (أي التصنيف المستقل): فقد أكثر العلماء التصنيف في هذا الفن (غريب الحديث)، ومن أشهرهم:

- أبو الحسن النَّضْر بن شُمَيْل (204 هـ)،[5] "غريب الحديث".
- أبو عُبيد القاسم بن سَلاّم (224هـ)، "غريب الحديث"، (مطبوع في ستة أجزاء).
- أبو مروان عبد الملك بن حبيب الأندلسي (238هـ)، "تفسير غريب الموطأ"، وهو مطبوع بدار العبيكان/ تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.
- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينَوْري (276هـ)، "غريب الحديث"، (مطبوع).
- أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق البغدادي الحربي (285هـ)، "غريب الحديث"، وهو مطبوع
- أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم السَّرَقُسْطي (302هـ) في كتابه "الدلائل في غريب الحديث".[6] (مطبوع)
- وأبو سليمان حَمَد بن محمد الخَطّابي (388هـ)، "غريب الحديث"، (مطبوع في ثلاثة مجلدات).

---

[1] – وينظر للمزيد: الموطأ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل – مؤسسة الرسالة، ط2، 1413/ 1993. رقم (747)، (806)، (925)، (1109)، (1167)، (1313)، (1600)، (1688).

[2] – "كتاب البر والصلة/ باب: ما جاء في معالي الأخلاق" 4/ 370 رقم (2018).

[3] – في "كتاب البر والصلة/ باب: ما جاء في العي" 4/ 375 رقم (2027).

[4] – في "كتاب صفة الجنة/ باب: ما جاء في صفة أهل الجنة" 4/ 678 رقم (2537).

وينظر للمزيد: رقم (2024)، و(2026)، و(2045)، و(2077)، و(2165- 2167)،...

[5] – جعله الحاكم أول من صنف في الغريب. "معرفة علوم الحديث" ص88. تحقيق وتصحيح: د. السيّد معظم حسين – دار الكتب العلمية، ط2، 1397/ 1977.

[6] – قال عنه ابن الفرضي المؤرخ الأندلسي: "بلغ فيه الغاية في الاتقان"، وفيه إضافة إلى شرح غريب الحديث بعض التعليقات على الأحاديث النبوية. توفي ولم يكمله، فأتمّه بعده أبوه ثابت بن حزم (313هـ)، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات، تحقيق: د/ محمد بن عبد الله القنّاص، مكتبة العبيكان، ط1، 2001.

– و أبو القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَري (582هـ) في كتابه "الفائق في غريب الحديث"، وغيرهم كثير...

– إلى أن جاء الحافظ مبارك بن محمد ابن الأثير الجَزَرِي (606هـ)، صاحب كتاب "جامع الأصول من أحاديث الرسول"، فجمع كتابَيْ أبي عُبيد الهروي (401هـ) المسمى "كتاب الغريبين" (مطبوع)، وكتاب الحافظ أبي موسى الأصفهاني (581هـ) المسمى "المغيث في غريب القرآن والحديث"، بعد ما حذف ما يتعلق بغريب القرآن، في كتابه الشهير المسمى "النهاية في غريب الحديث والأثر"، وأضاف إليهما ما فاتهما، ورتّبه على حروف المعجم؛ فصار كتابه من أجود الكتب في معرفة غريب الحديث، وهو المعتمد اليوم أساسا عند عامة الباحثين وطلبة العلم.

سادسا = مختلف الحديث؛

كما سلك الأئمة المصنفون مسلكا آخر في العناية بالشرح الحديثي؛ وهو جمعهم للأحاديث التي ظاهرها التعارض أو ادُّعِي فيها ذلك، وبيّنوا وجه الجمع بينها، أو معناها الصحيح المتوافق مع كتاب الله تعالى أو مع الثابت من السنة النبوية المشتهرة،[1]... وأوّل من صنف في هذا الشافعيُّ في كتابه "اختلاف الحديث"، وكذا فعل عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينَوْري في كتابه "تأويل مختلف الحديث"،... كما عُني أصحاب الجوامع، والمصنفات، والسُّنن، بهذا المسلك في الدرس الحديثي، وهو مشتهر ومستفيض في كتبهم،[2] مثاله:

روى أبو عيسى الترمذي: "أن ابن عمر سمع رجلا يقول: لا والكعبة، فقال ابن عمر: لا يُحلف بغير الله، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، وفُسِّر هذا الحديث عند بعض أهل العلم؛ أن قوله: فقد كفر أو أشرك، على التغليظ. والحجة في ذلك حديث ابن عمر، أن النبي ﷺ سمع عمر يقول: وأبي وأبي، فقال: ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم. وحديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: من قال في حَلِفه واللاّت والعُزّى، فليقل: لا إله إلا الله".[3]

مع عنايتهم أيضا ببيان ناسخ الحديث ومنسوخه، وهو داخل ضمن الشرح الحديثي.

– وعليه يمكن القول: إن بدايات الشرح الحديثي الموثق، كانت مواكبة لجمع السنة النبوية وتدوينها، وبخاصة عند من جمعها على الأصناف والأبواب الفقهية، فظهرت تلك العناية في طريقتهم وما تضمّنته من تفاصيل في التبويبات، والتعليقات، ونحوها. كما عُنوا أساساً بشرح غريب الحديث ضمن دواوين السنة، فالمؤلفات فيه مستقلة، ثم التصنيف في المختلِف.

/ بعد هذا أخذت ظاهرة الشرح الحديثي تتسع، وتتطور شيئا فشيئا للحاجة إليها — بعد ما استقر تدوينُ السنة النبوية، وحفظُها في المصنفات والمسانيد المتنوعة –. فظهرت المصنفات المستقلة في الشرح الحديثي تدريجيا، والتي جاءت كحلقة تواصل مع جهود الأئمة في رواية السنة النبوية وتدوينها. ويَبْرُزُ هنا كما سبق التصنيفُ في "غريب الحديث" أوّلا، ثم "مختلف

[1] – وشبيها به ما فعله بعضُ الأئمة من عنايتهم بمشكل الحديث، والمقصود به ما أَشْكَل معناه من ألفاظ في الحديث الواحد، أو ما أشكل من معناه بسبب معارضة حديث آخر له — فيعود إلى مختلف الحديث –. مثاله "كتاب مشكل الآثار" للإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي (321).

[2] – كتبت في الموضوع عدة رسائل جامعية، وبحوث أكاديمية، يمكن مراجعتها والاطلاع عليها.

[3] – "كتاب النذور والأيمان/ باب: ما جاء في كراهية الحلف بغير الله" 4/ 110 رقم (1535).

الحديث" ثانيا، ثم تلتهما بعضُ المصنفات الواضحة في هذا، نحو: كتاب "تهذيب الآثار" لأبي جعفر بن جرير الطبري (ت 310هـ)، و"شرح معاني الآثار" لأبي جعفر الطحاوي (321هـ)، ونحوها. مما يدل على تنامي الحاجة إليها، نظرا لاتّساع رُقعة البلاد الإسلامية، وكثرة الأعاجم فيها، مع ضعف اللسان العربي، واتّساع ظاهرة الاختلاف والتنازع في الفهم، وبخاصة من قِبَلِ الفرق والنِّحَل المخالفة لما عليه أهل السنة وأصحاب الحديث.

وباستقرار تدوين السنة النبوية في الدواوين والمصنفات مع نهاية القرن الثالث الهجري = اتجهت جهود الأئمة إلى خدمة هذه الدواوين والأمّهات الأصيلة بالاستخراج والاستدراك عليها، وبخدمة رُواتها، وكذا بالشرح والبيان لأحاديثها، فظهرت عندها العديدُ من الشروح الحديثية، أهمّها:

1- "أَعْلامُ الحديث" في شرح صحيح البخاري، و" مَعالم السُّنَن" في شرح سنن أبي داود/ أبو سليمان حَمَد بن محمد الخَطّابي (ت388هـ).

2- "النصيحة في شرح البخاري"/ أبو جعفر أحمد بن نصر الدَّاوُدِي المسِيلي (402هـ). (وهو مفقود إلى الآن)

3- شرح ابن بطال على صحيح البخاري/ أبو الحسن علي بن خَلَف المالكي، المعروف بابن بطال القرطبي (449هـ)، وهو مطبوع متداول.

إلى أن جاء حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي القرطبي (463هـ)، ووضع كتابه الشهير "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، وكذا كتابه الآخر "الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار" كليهما على "موطأ مالك"، فكانا القاعدة الأساس، والتحول التاريخي المهم في مسيرة الشرح الحديثي، بحيث صار هذا الأخير يتناول الحديثَ النبوي بالتحليل الشامل إسنادا ومتنا. وكل من جاء بعده، لا شك أنه استفاد منه، ونهل من أسلوبه في تحليل الحديث النبوي وشرحه. فمن أهم الشروح الحديثية، بعده:

4- "المنتقى شرح الموطأ"/ أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (474هـ).

5- "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس"/ أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي (543هـ).

6- "المعْلِم بفوائد مسلم"/ أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازَرِي (536هـ).

7- "إكمال المعلم"/ القاضي أبو الفضل عِياض بن موسى اليَحْصُبي (544هـ).

8- "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"/ أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (656هـ).

9- "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"/ أبو زكريا يحيى بن شَرَف النَّوَوي (676هـ).

10- "بَهجة النفوس، وتَحَلِّيها بمعرفة ما لها وما عليها"، شرح مختصر على البخاري/ أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك بن أبي جَمْرة الأموي الأندلسي (599هـ).

11- "الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري"/ شمس الدين محمد بن يوسف الكَرْماني (786هـ).

12- "فتح الباري شرح صحيح البخاري"/ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (795هـ).

13- "التوضيح بشرح الجامع الصحيح"/ سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن الملقِّن (804هـ).
14- "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"/أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ).
وغيرها كثير جدا،...

تقييم

قدّمت الشروح الحديثية خدمة عظيمة للسنة النبوية، فقد اجتهد أصحابها عموما في تقديم شرحٍ حديثي مُيَسَّر، يُبين معاني الحديث النبوي بمفرده، وكذا معناه ضمن سياق التشريع العام – كتابا وسنة –، وأيضا ضمن بابه المشترك. كما حرص أولئك الشُّرّاح على توضيح مقاصد المؤلفين لدواوين السنة وجهودهم المتنية ضمن تصنيفهم للحديث النبوي، وتبوياتهم عليه. إضافة لهذا، فقد جمعت تلك الشروح بين طيّاتها الكثير من الفوائد الجمّة؛ اللغوية، والفقهية، والأدبية، والتاريخية،... وكانت وعاءً خصبا وثَرِيّا للثقافة الإسلامية الحديثية خاصة؛ ففيها الموارد والمصادر الكثيرة والمتنوعة، وكذا الروايات الحديثية، مع رواية مذاهب العلماء وتوثيق آرائهم، وكذا أشعار العرب ونثرهم،... وغير ذلك مما تضمنته تلك الأسفار النفيسة، وحَفِظتْه من تراثنا الأصيل.

لكن في المقابل – وبما أن جلّ الشروح الحديثية جاءت بعد استقرار الفقه على المذاهب المتبعة، وسيادة المذاهب الفقهية والكلامية على عامّة أهل العلم –، فإن الباحث الناقد يلاحظ أنه كان في تلك الشروح نوع انسياق مذهبي في شرح الأحاديث، وتقرير لما استقر عليه القول عند الفقهاء المتَّبَعين واتجاهاتهم. فبعض الشروح الحديثية كان أصحابُها موجهين فكريا، ولم يستطيعوا التخلص من ميولاتهم الفقهية والعقائدية، لذلك رأيناهم يوجهون عددا من الأحاديث لما عليه المذهب، وقد يتكلّفون في الاستدلال والاستنباط والتوجيه، وكذا في الحِجَاج والرّد. فظهرت لهذا السبب جُملة من الثغرات المنهجية والعلمية الواضحة في شرحهم؛ كالذاتية في الشرح الحديثي، وتبرير الآراء والأقوال، وضعف الموضوعية، والتعامل مع الحديث بخلفيات مسبقة، وغيرها. بل تجاوز الأمر أحيانا إلى تسليط النقد الحديثي – قبولا وردا – على الأحاديث بما يتماشى مع اتجاهات الشراح الفكرية والعلمية التي استقرت عليها مذاهبهم، فتراهم يُقَوُّون ما حقُّه التضعيف، ويُضَعِّفون ما حقّه التقوية، وهكذا. مع أن الواجب العلمي والشرعي يقتضي التعامل المباشر مع النص النبوي دون حواجز أو وسائط مذهبية، وذلك بأن يكون الحديث متبوعاً وليس تابعا، حاكماً وليس محكوما.

والخلاصة:

رغم أن الحديث النبوي، سهل العبارة والأسلوب، جاء أصالة لبيان أحكام القرآن، وتبيين هداياته، إلا أن الشرح الحديثي وجد عناية فائقة من علماء الإسلام، وبخاصة أهل الحديث والفقه؛ فدوّنوه، وشرحوا غريبه، وبيّنوا مشكله، وبَوَّبوه ضمن وحدته الموضوعية، وعلّقوا عليه بما يُزيل عن فهمه كل احتمال أو إشكال، بل جمعوا كل ما يخدمه، وصنّفوا فيه التصانيف الفائقة والموسوعية. فخَلَّفوا لنا شرحا حديثيا بديعا في بيان علوم السنة النبوية وهداياتها، سواء من حيث الأحكام الفقهية، أو اللطائف الروحية الإيمانية، أو غيرها من كنوز السنة.

ويبقى المأخذ على تلك الشروح ما دخل عليها وعلى أصحابها من عوائد التقليد المذهبي – والذي انحرف بالشرح الحديثي في بعض أحايينه من الأصالة إلى التبع –، وكذا المنهج الفلسفي الكلامي – الذي حاكم علوم الشريعة، ومنها علم الحديث النبوي، بما ليس منها –. صادف هذا كله زمانا خبا فيها نور العلم، وضعفت فيه الأمة، فكثر اختلافها وطال تفرقها، وتشعبت بها المذاهب والنحل، وأشربت قلوبها التعلق بثقافات غيرها والإعجاب بما عندها، فنسيت خيراتها وكنوزها التي بين جنبيها. مما كان سببا في غياب الكثير من معاني السنة النبوية وكنوزها العلمية والروحية، وكذا التربوية الاجتماعية والنفسية، وحتى الفقهية. كما ضعف سلطانها على النفوس، وهُجرت دواوينها والمصنفات فيها، ولم يبق – إن بقي – إلا قراءتها للإجازة والتبرك.

فكان لزاما السعي لإعادة الاعتبار للسنة النبوية وإحياء مكانتها ضمن الثقافة الإسلامية الأصيلة، قراءة وتفهما، بيانا وتبيينا، قصدا لإحياء معانيها السامية، ضمن شرحٍ حديثي أصيل في معالمه وثوابته، متجدد في معانيه، مجيبا عن إشكالات وقته وأتباعه.

وهو الآتي في المقالة الثانية من هذا البحث؛

المبحث الثاني

معالم التجديد في الشرح الحديثي

من المعلوم عند أهل العلم والاختصاص أن التجديد من لوازم هذا الدين، ذلك أن عوائد الزمان، وطول العهد بالالتزام، وتقلب أحوال الأمة، بين القوة والضعف، وبين الريادة والتبعية. معلومة مشاهدة، سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلا، وقد صحّ عن النبي ﷺ قولُه: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة عام من يجدد لها أمرَ دينها".[1] فالتجديد حتمية شرعية لخدمة السنة النبوية، وصيانتها من انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وتأويل الجاهلين. وأوّل تجديد نلمحه في تاريخ الأمة، هو ما فعله أمير المؤمنين الخليفة عمر بن عبد العزيز – رحمه الله –، حينما رأى بعضَ المخاطر تحدق بالسنة النبوية، فخاطب أهل العلم في زمانه بخطابه الشهير، الذي يرويه البخاري في جامعه الصحيح: "عن عبد الله بن دينار قال كتب عمر بن العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكْتُبه، فإني خِفْتُ دُروسَ

[1] – رواه: أبو داود في "كتاب الملاحم/ باب: ما يذكر في قرن المائة" رقم (4291)، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1419/ 1998 – والحاكم في "المستدرك" "كتاب الفتن والملاحم" 4/ 522 – وأبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" 1/ 45، تحقيق: ضياء الله المباركفوري، دار العاصمة، السعودية – والبيهقي في "معرفة السنن والآثار/ باب: ذكر مولد الشافعي رحمه الله تعالى وتاريخ وفاته ومقدار سنه" ص52، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار قتيبة، دمشق؛ كلهم من من طرق؛ عن ابن وهب أخبرني سعيد بن أبي أيوب عن شراحيل بن يزيد المعافري عن أبي علقمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال أبو داود عقبه: رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني لم يجز به شراحيل... (يعني أن الصواب: موقوف).

والحديث في "السلسلة الصحيحة" للألباني رقم (599).

العلم وذهاب العلماء"،[1] فكان دافعا قويا لأهل العلم بالحديث النبوي، أن جمعوا السنة النبوية، ودوّنوها في الدواوين، وخدموها تلك الخدمة الشهيرة.

وهو تجديد هدفه الأساس إعادة بعثِ مكانة السنة النبوية، وإحياء مفاهيمها، وهداياتها، وحِكَمها، وفوائدها، على الأفراد والمجتمعات. وعودةٍ بها إلى صفائها الأول كما أنزلت على قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وكما علَّمَها وفهّمها صحابَته وأمّته. تجديدٌ هدفه تحبيب المسلمين في الحديث النبوي، وإزالة كل الحواجز والغشاوات التي تحول بينهم وبين هداياته ومعانيه – هذه الغشاوات التي حرمتهم من القيم السمحة التي حوتها سنة نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم –، فهجروها، وهجروا تعلّمها، وظنوا بها تخلّفها عن ركب الحضارة، وانغلاقها على عصورٍ مضت.

وقد مرّ معنا في المقالة الأولى أن الشروح الحديثية قد شابها من عوائد التقليد، والعصبية المذهبية، وبروز الذاتية وخفوت الموضوعية العلمية. ما حال بينها وبين هداياتها الناصعة، وكنوزها الدفينة، وبين حياة الناس اليوم، ومستجدات واقعهم، وتسارع متغيراتهم. مما يدعو بإلحاح إلى ضرورة تجديد الدرس الحديثي في التعامل معها، حتى نبعث هداياتها وأنوارها في الأمة مرة أخرى.

إن الشرح الحديثي، وتفهيم السنة النبوية، وتبليغ معانيها وفق منهج علمي قويم، وأسلوب نبوي متجدد، يجعل المسلم ينصت للحديث النبوي، وكأن صاحبَه أمامه يخاطبُه؛ فيفهم معناه، ويعي مقاصده، وترسخ معانيه في فؤاده، ويشعر برونق أدبه وجمال أسلوبه، فيغرس فيه حبّه وحُبَّ الانقياد له، وينطلق في دنياه جادًّا مجتهدا في القول والعمل وفق هدي الرسالة، وضمن توجيهات صاحبها – عليه الصلاة والسلام –. وهي الوسيلة الأساس لتحقيق تلك المقاصد النبيلة التي يهفو إليها الباحثون والمصلحون.

ولنا أن نتساءل الآن عن السبيل الأمثل لهذا الشرح الحديثي المنشود، حتى يؤتي ثماره المرجوة، ويبلغ بالحديث النبوي مكانتَه الريادية؟ فيأتي هذا البحث لبيان الأصول العلمية، وتأصيل أهمّ المعالم الأساسية؛ التي أعتقد أنها تمثل معالم الاتجاه الصحيح والأمثل لتقديم الشرح الحديثي السديد؛ المحافظ على أصالة العلم، وفهمه القويم، والنابع بالحيوية والتجديد، وسهولة الأسلوب. الذي يخاطب في المسلمين قلوبَهم وعقولهم مباشرة؛ دون حواجز مذهبية، أو حزبية، أو اتجاهات تقليدية... منهجٌ يُمكِّنُهم من أن ينهلوا من معين السنة الصافي، ويَغْرِفُوا من ينابيع الهدي النبوي.

ويمكن إيجاز تلك المعالم والأصول في النقاط الآتية:

الجانب الخارجي الفني = ويتم ذلك للباحث من خلال العناية بضبط متن الحديث، وتحقيق الرواية التامة للحديث، وأساسها استيعاب التخريج، والرجوع إلى المصنفات الحديثية الأمهات دون الوسائط. حتى يحصل الباحث على لفظ الحديث التام الذي قاله أو فعله النبي ﷺ، مع سياقه الزماني أو المكاني، ويأمن من خلل الاختصار أو التقطيع أو الرواية

[1] – البخاري في "كتاب العلم/ باب: كيف يقبض العلم" عند الحديث رقم (100) – والدارمي في مسنده في "المقدمة/ باب: باب من رخص في كتابة العلم" رقم (504).

بالمعنى،[1] والتي قد تَجُرُّ الباحثَ إلى القراءة الجزئية العِضين.[2]

مع التأكيد على العناية بصحة الحديث وفق قواعد أهل الفن، وعدم إغفال هذه الخطوة الأساس. فتَحَرِّي صحيح الأخبار من سقيمها والتثبت في ذلك هو منهج القرآن، وهدي المصطفى ﷺ، وسبيل أهل العلم في كافة العصور، ومن الخطأ العلمي والمعرفي الكبير أن نبني درسنا الحديثي على أخبار واهية أو باطلة تُنسب زورا للنبي ﷺ، يقول الإمام مسلم بن الحجاج: "إذ لا يُؤمَنُ على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضَها، ولعلّها أو أكثرها أكاذيبُ لا أصْلَ لها، مع أن الأخبار الصِّحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثرُ من أن يُضْطَرَّ إلى نَقْلِ مَنْ ليس بثقة ولا مَقْنَعٍ"،[3] وفي الصحيح غُنية كما قال عبد الله بن المبارك – رحمه الله –: "فِي صحيح الْحَدِيث شُغْلٌ عن سقيمه".[4]

وأيضا ضرورة العناية بجمع أحاديث الباب، أو ما يُسمّى بالسياق الموضوعي، أو سياق التشريع. فالحديث النبوي يفسّر بعضُه بعضا، كما أن القرآن يفسر بعضه بعضا، وأحسن ما يفسّر به الحديث هو الحديث نفسه، لأنها كلّها من مشكاة واحدة، يقول الإمام أحمد بن حنبل: "الحديثُ إذا لم تَجمع طُرُقَه لم تَفْهَمْه، والحديث يُفسِّر بعضُه بعضاً"، ويقول الإمام يحي بن معين: "لو لم نكتب الحديثَ من ثلاثين وجهاً، ما عَقَلْناهُ".[5] وكذا بيان سبب ورود الحديث – إن وُجد –، وما أحاط برواية الحديث من ملابسات، ومناسبات، مما يكون له كبير الأثر في حسن فهمه، وسداد التفقّهِ فيه. وهذا كله مما يُؤَمِّنُ لنا قراءةً موضوعية متكاملة للحديث النبوي، بعيدا عن القراءات التجزيئية القديمة أو المعاصرة.[6]

الجانب الداخلي العلمي = أي معالم العناية بمتن الحديث ولفظه الذي قاله النبي ﷺ. وهذا الجانب يمكن خدمة الدرس الحديثي فيه وفق مسلكين اثنين؛ **الدراسة التحليلية، والدراسة الموضوعية**، فالأولى تتجه بالبحث والشرح للفظ الحديث أصالة، أما الثانية فهي تعنى بالمعنى العام للحديث في سياق ما يماثله من السنة النبوية. أما خطواته ومعالمه، فأهمها؛

---

[1] – تنبيه حول رواية الحديث بالمعنى:

اتفق العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالما بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، ولا خبيرًا بما يُحيل معانيها، ولا بصيرًا بمقادير التفاوت بينها؛ لم تجز له رواية ما سمعه بالمعنى، بل يجب أن يحكي اللفظ الذي سمعه من غير تصرف فيه. أما للعارف العالم؛ فمنعها أيضا كثيرٌ من العلماء بالحديث والفقه، وجوزها بعضهم، وهو واقع الرواية عند الأئمة المحدثين.

هذا في عصر الرواية، أما بعد ما استقر تدوين السنة في الدواوين والمصنفات، فإنه لا ينبغي التساهل في تغيير الألفاظ والتصرف فيها، باتفاق أهل العلم من المحدثين والفقهاء والأصوليين.

ينظر مثلا: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 189 (التقييد والإيضاح). تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان – دار الفكر، 1401/ 1981.

[2] – القراءة العضين = هي القراءة المجتزأة للحديث النبوي أو بعض ألفاظه دون مراعاة سياق الحديث ولفظه العام، أو دون مراعاة لأحاديث الباب.

[3] – مقدمة صحيحه 1/ 124.

[4] – نقله عنه ابن رجب في "شرح العلل" ص 139. تحقيق: صبحي السامرائي – عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405/ 1985.

[5] – رواهما الخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" 2/ 212. تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، 1403/ 1983.

[6] – وهو ما يلاحظه الباحث في بعض الكتابات المعاصرة الحداثية، التي تغيب عنها القراءة الجامعة للنص النبوي، وتسلك مسلك القراءة المقتطعة عن سياقاتها، فأنتجت لنا قراءة متهافتة لعديد من مواضيع السنة النبوية.

1/ **العنايةُ بلغة الحديث**: "فالحديث عن رسول الله ﷺ كلامٌ عَرَبِيٌّ"، كما قال الإمام الشافعي – رحمه الله –،[1] فهو يُفهم أساسا وفق أساليب العرب وقواعدهم، والشريعة عربية اللسان لا يفهمها حق الفهم إلا من فهم لسان العرب ومعهودهم في الخطاب، وألمَّ بعُلومِ لغتهم؛ كالنّحوِ والتّصريف، وعِلمِ اللّغةِ، وعِلْم المعاني والبَلاغة، والتي تُشَكِّلُ المرجعية اللغوية التي تقف بالباحث عند حدود لغة العرب، وما تحمله من بلاغة وبيان لمقاصد أصحابها في كلامهم، فتَستقيمُ قراءةُ الباحث الشارح، ويُضبَطُ مَسَارُها. ويستعين الباحث في هذا المقام بكتب شرح الغريب، نحو: "غريب الحديث" لأبي عُبيد القاسم بن سَلاّم (224هـ)، وكتاب "الفائق في غريب الحديث" لأبي القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَري (582هـ)، وكتاب "النهاية في غريب الحديث والأثر" للحافظ ابن الأثير الجَزَرِي (606هـ)،... وغيرها. فهي بمثابة القواميس اللغوية للحديث النبوي.

2/ **مراعاة السياق**: وهو مَعْلَمٌ بارز ومهم غاية في حسن فهم الحديث النبوي، إذ يلاحظ الباحث المتابع في العديد من الأحيان وقوع الخلل في الفهم من جهة القراءةِ العِضين للنّص النبوي، بمَعْزِلٍ عن سياقه ضمن الهدي النبوي،[2] أو الغفلة عن السّياق الزماني أو الحالي للحديث، مما يؤدي إلى فصل جمله وألفاظه عن سياقها ومعناها الإجمالي، والذي يكون سببا مباشرا في دخول الخلل على الفهم والاستنباط، وربّما أدّى بالبعض إلى التشكيك في صحة تلك الأحاديث، ومن ثَمَّ رَمْيِ أهل الحديث بالنّقيصة.

والمقصود بالسياق، كما قال د.فاروق حمادة: "سياق الكلام تتابعه وترابطه وأسلوبه الذي يجري عليه"،[3] ويقول الأستاذ عبد الرحمن بودرع: "السّياقُ إطارٌ عامٌّ تنتظمُ فيه عناصِرُ النّصِّ ووحداتُه اللّغويّةُ".[4] والذي يظهر لي من التأمل في صنيع العلماء والشراح خاصة، واستعمالاتهم وإطلاقاتهم له،[5] أنهم يقصدون بسياق الحديث: **المعنى العام الذي سيق الحديث لأجله، لأجله، ويُستعان عليه بسِياق الكلام ولِحَاقِه**. ويظهر ذلك من خلال تتابع الكلام، وربط ألفاظه كلها بعضها ببعض، يقول أبو إسحاق الشاطبي: "فَلَا مَحِيصَ لِلْمُتَفَهِّمِ عَنْ رَدِّ آخِرِ الْكَلَامِ عَلَى أَوَّلِهِ، وَأَوَّلِهِ عَلَى آخِرِهِ، وَإِذْ ذَاكَ يَحْصُلُ مَقْصُودُ الشَّارِعِ فِي فَهْمِ المكَلَّفِ، فَإِنْ فَرَّقَ النَّظَرَ فِي أَجْزَائِهِ فَلَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مُرَادِهِ، فَلَا يَصِحُّ الاقْتِصَارُ فِي النَّظَرِ عَلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ دُونَ بَعْضٍ".[6] وعليه فالمقصود بمراعاة السياق في الشرح الحديثي:

---

[1] – كتابه "اختلاف الحديث" ص39. دار الكتب العلمية، ط1، 1406/ 1986.

[2] – ولا نَنسى هنا "جمع أحاديث الباب" التي سبق التنبيه إليها في الجانب الخارجي الفني.

[3] – في بحث له بعنوان: "مراعاة السياق، وأثره في فهم السنة النبوية" ص66. مجلة الإحياء، العدد 26، المغرب.

[4] – في بحث له بعنوان: "منهج السياق في فهم النص" ص3. منشور على شبكة الانترنت.

[5] – وربما عبّر عنه شُرّاحُ الحديث بقولهم: ظاهر الحديث، مقتضى الكلام، المعنى العام، القرينة، ونحو هذه المصطلحات التي يكون الاعتماد فيها على معنى النص النبوي.

[6] – الموافقات في أصول الأحكام 4/ 266. تحقيق مشهور حسن، دار ابن عفان، الأردن، ط1، 1417/ 1997.

بيانُ معنى الكلمة أو الجملة أو الحديث كلّه من خلال الكلام السابق واللاحق له، أو من خلال سبب الورود، أو من خلال قرائن الحال أو المقال. بحيث يحصل انسجام في التعبير عن معنى الحديث وكلماته.

فمكوناته الأساسية هي: سبب ورود الحديث – سباقه ولحاقه – المعنى الإجمالي للحديث – القرائن المقالية والحالية للحديث. فسياق الحديث إنما يظهر للباحث من خلال التأمل في تلك الأسس والمكونات؛ إما مجتمعةً، أو بحسب وجودها واقترانها بالحديث المقصود، وقَلَّ حديثٌ يخلو منها كُلَّها؛

/ فسبب ورود الحديث = هو المناسبة، أو السبب، أو الحادثة التي من أجلها جاء الحديث النبوي.

/ أما سباق الحديث ولحاقه = فالحديث هو قوله أو فعله ﷺ، والسباق ما يكون قبله من قصة أو مناسبة أو سؤال...، واللحاق ما يتبع الحديث من تصرفات أو أحداث لها علاقة بالحديث مباشرة.

/ والمعنى الإجمالي للحديث = هي الفكرة الأساس التي يتكلم عنها الحديث، دون النظر إلى التفاصيل والجزئيات التابعة له.

/ وأما القرائن = فهي الأمارات (القولية أو الفعلية أو الحالية...) التي تقارِنُ الخطابَ النبوي، وهي مفيدة جدًا في تعيين المعنى المراد من اللفظِ.

ولا شك أن مراعاة السياق في الدرس الحديثي، مع الالتزام بقواعده وأسسه – دون تَمَحُّلٍ أو تكلُّف –، يُؤدّي إلى قراءة سليمة تكاملية للحديث النبوي، ويصل بالدرس الحديثي إلى مبتغاه من بيان مراد النبي ﷺ ومقاصده النبيلة، فهي قاعدة جليلة، لها تأثيرها في جودة الفهم، وحسن الاستنباط؛ يقول ابن تيمية – رحمه الله –: "بل يُنْظَرُ فِي كُلِّ آيَةٍ وَحَدِيثٍ بِخُصُوصِهِ، وَسِيَاقِهِ، وَمَا يُبَيِّنُ مَعْنَاهُ مِنْ الْقَرائنِ وَالدَّلَالَاتِ، فَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ مُهِمٌّ نَافِعٌ فِي بَابِ فَهْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالِاسْتِدْلَالِ بِهِمَا مُطْلَقًا، وَنَافِعٌ فِي مَعْرِفَةِ الِاسْتِدْلَالِ، وَالِاعْتِرَاضِ، وَالْجَوَابِ، وَطَرْدِ الدَّلِيلِ وَنَقْضِهِ"،[1] ويقول الإمام ابن دقيق العيد أيضا مبينا القيمة العلمية لمراعاة سياق الكلام: "فإن السياق؛ طريق إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات، وتنزيل الكلام على المقصود منه. وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه... وهي قاعدة متعينة على الناظر، وإن كانت ذاتَ شغب على المناظر".[2]

3/ الاعتدال في النظر الفقهي للفظ الحديث =

الاعتدال والتوسط في فقه الشريعة عموما والحديث النبوي خصوصا، مطلب مهم غاية للباحث الناجح، إذ لوحظ في تاريخ الدرس الحديثي بعضُ الْمَيْل عن هذا السبيل، والجنوحُ إلى المبالغة في لزوم ظاهر اللفظ وحرفيته أحيانا، أو الإيغال في مراعاة المعاني البعيدة أو تكلف الرأي والقياس أحيانا أخرى. ولا شك أن في هذا حيدةً عن سَنَنِ الصواب، وعدولا بالشّرح الحديثي عن طريقة الأئمة الأعلام، أئمة الحديث والفقه. وعليه فإن إحياء الدرس الحديثي الأصيل يحتم على الباحثين مراعاة

[1] – مجموع الفتاوى 6/ 18. ط، المكتب التعليمي السعودي بالمغرب، الرباط.

[2] – إحكام الأحكام/ كتاب الرضاع: 424/1 (حديث الخالة بمنزلة الأم).

وينظر أيضا كلام الشاطبي في الموضوع: "الموافقات" 3/ 153، و3/ 225، و3 /413 – وأيضا كلام جميل ل: عبد الرحمن بودرع "منهج السياق في فهم النص" ص2.

هذه النقاط المهمة؛

/الجمع بين الظاهر والمعنى = المعلوم الذي لا يخفى على الباحثين والدارسين أن الأصل في الكلام الحقيقة والعموم والإطلاق، فلا يُعدل بها إلى المعنى المجازي إلا بقرائن علمية أو لغوية، وكذا لا يُصار إلى التخصيص والتقييد إلا بأدلّة تُشير إلى ذلك دون تكلّف، وهذا مسلك عامة أهل العلم بالحديث والفقه من السلف والخلف، يقول الشافعي – رحمه الله – مبينا هذه المسألة في كتابه "اختلاف الحديث": "فقلتُ: القرآنُ عربِيٌّ كما وصفت، والأحكام فيه على ظاهرها وعمومها، ليس لأحد أن يُحيل منها ظاهراً إلى باطن، ولا عامّا إلى خاصٍّ، إلا بدِلالة من كتاب الله...

وهكذا السنة، ولو جاز في الحديث أن يُحال شيءٌ منه عن ظاهره إلى معنىً باطن يَحْتَمِلُه، كان أكثرُ الحديث يحتمل عدداً من المعاني، فلا يكون لأحدٍ ذهب إلى معنى منها حجّةٌ على أحد ذهب إلى معنى غيره، ولكن الحقَّ فيها واحد: أنها على ظاهرها وعمومها إلا بدِلالةٍ عن رسول الله ﷺ، أو قول عامّة أهل العلم بأنها على خاصٍّ دون عام، أو باطن دون ظاهر، إذا كان صُرفت إليه عن ظاهرها محتملةً للدخول في معناه".[1] وهذا لا يعني إغفال مقاصد المتكلم وإيماآته، وما ينطوي عليه كلامه من معانٍ خفية تُفهَم من خلال سياق الكلام المكاني أو الزماني، وقد نبّه الشاطبي إلى أن الاعتدال في لزوم ظاهر اللفظ مع مراعاة المعاني هو مسلك الراسخين في العلم، وبَيّن تقصير الظاهرية وكذا أهل الرأي في مسلكهم في الدرس الحديثي، فقال: "فأصحابُ الرأي جرّدوا المعاني، فنظروا في الشريعة بها، واطَّرَحُوا خصوصياتِ الألفاظ، والظاهريّةُ جرّدوا مقتضيات الألفاظ، فنظروا في الشريعة بها، واطّرحوا خصوصيات المعاني القياسية..."، والذي ينبغي هو الجمع بين الاتجاهين، وهي صفة الراسخ في العلم حقيقة، المستحقّ للاجتهاد والتعرض للاستنباط.[2]

فالمقصود هنا التوصل إلى طريقة علمية سليمة في قراءة الحديث النبوي، تحافظ على لغة الخطاب الشرعي، وهي من الثابت الذي يُلتَزَمُ بالوقوف عنده. وتُراعي المعاني والمناسبات والمقاصد، وهي من المتَغَيِّر القابل للاجْتِهادِ والتّأويلِ والفهمِ المجازيّ. ولا يَجوزُ بحال أنْ يُحوَّلَ الدرس الحدثي إلى ميدانٍ للفهمِ الظّاهريِّ الْحَرْفِيِّ مُطْلَقًا، ولا للفهمِ الباطنيّ الموغل في المعاني بتَمَحُّلاتها.[3]

/الموضوعية في الفهم = وهي تجرّد الباحث في سعيه إلى الحقيقة من العوامل الذاتية التي تُعَطِّلُ فطرتَه الملهمة بالصواب، فيتعامل في فهمه الحديثَ كما هو، وكما هو سياقه وسباقه ولحاقه، لا كما يحبّ الباحث، أو كما هي قناعاته وخلفياته. فالحديث النبوي ينبغي أن يكون حاكما على الأفهام لا محكوما بها مُوجَّهاً إليها، وعلينا أن نتعامل معه أثناء الدرس الحديثي تعامل تَبَعٍ وانْقيادٍ، لا تعامل تبرير وتسويغ، يقول الإمام محمد بن إسماعيل البخاري – رحمه الله –: "ولقد قال

---

[1] – "اختلاف الحديث" ص 24 – وينظر أيضا: "الرسالة" ص 341 رقم 923، تحقيق: أحمد شاكر – مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1399/ 1979 – و"إعلام الموقعين" لابن القيم 3/ 120، 121، المكتبة العصرية، بيروت، 1407/ 1987.

[2] – ينظر: الموافقات 5/ 229، 230، 233 – وأيضا: ابن تيمية في كتابه "الاستقامة" 1/ 6 –10، تحقيق: محمد رشاد سالم – مؤسسة قرطبة، ط2.

[3] – ينظر للمزيد: بودرع عبد الرحمن "منهج السياق في فهم النص" ص5. كتاب مطبوع ضمن سلسلة "كتاب الأمة"، الصادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر – العدد:111، محرّم 1427/ فبراير 2006.

وكيعٌ: من طلب الحديثَ كما هو فهو صاحب سُنّةٍ، ومن طلب الحديث ليُقويّ هواه فهو صاحب بدعة. يعني: أن الإنسان ينبغي أن يُلغيَ رأيَه لحديث النبي ﷺ حيث يَثبُتُ الحديث، ولا يُعلِّلُ بعللٍ لا تصحّ، ليقويَ هواه".[1] كما أفاض ابن قيم الجوزية في الحديث عن هذه النقطة، وما ذلك إلا لأهميتها وقيمتها في حسن التعامل مع الحديث النبوي درسا وشرحا، فيقول: "وأما المتعصبون فإنهم عكسوا القضية، ونظروا في السّنة **فما وافق أقوالهم منها قبلوه، وما خالفها تحيّلوا في ردِّه أو ردِّ دلالته**، وإذا جاء نظيرُ ذلك أو أضعفُ منه سندا ودلالة وكان يوافق قولَهم قَبِلوه، ولم يستجيزوا ردّه، واعترضوا به على منازعيهم، وأشاحوا وقرّروا الاحتجاج بذلك السّند ودلالته. فإذا جاء ذلك السَّنَدُ بعينه أو أقوى منه، ودلالتُه كدلالة ذلك أو أقوى منه في خلافِ قولهم؛ دَفَعُوه ولم يَقبلوه".[2]

فهذا الذي ذكره ابن القيم وقبله البخاري، وكذا الشافعي،[3] من الأخطاء العلمية المنهجية التي شابت الشرح الحديثي في عديد الأحايين قديما وحديثا، والتي ينبغي التأكيد على مراجعتها وتصحيح الخطأ فيها قصد الوصول بالشرح الحديثي إلى مراد النبي ﷺ، وإزاحة السِّتار والحُجُب عما حَوَته سُنّته من قيم، وفضائل، وهدايات، وحقائق علمية وعملية.

ولا يتأتى ذلك إلا بالتعامل المباشر من الباحثين والعلماء المختصين مع الوحي النبوي دون وسائط مذهبية، أو خلفيات كلامية، أو مؤثرات ذاتية. فإن تقليد الآراء المتوارثة، والتحاكم إليها، وتسليم العقول لما عليه الآباء = كثيرا ما يُخفي الحقيقة العلمية، ويحجب نصاعة الهدي والبيان، ولذلك عاب الله تعالى على الخلق اتباعهم الهوى، وتقليدهم آباءهم، لأنه حال بينهم وبين نور الوحي الرباني. فجاء فيه نَهْيٌ متكرِّرٌ ومُؤَكَّد، قال تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (صّ: من الآية26)،والقرآن بهديه ومقاصده يحرص على الالتزام بالموضوعية، ليشمل التحرّرُ كلَّ الموازين الوضعية التي غالبا ما يورثها الآباء للأبناء، أو الأمم الغالبة للمغلوبة، فتحجب عنهم قيم هدي النبوة الخاتمة، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ * قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ (الزخرف: 23، 24).[4]

4/ **العناية بإبراز معاني الحديث النبوي** = إن الذي يرنو إليه الباحث هو الوصول بالشرح الحديثي إلى مقاربة تُعنى بـ"استنطاق" لفظ الحديث النبوي و"تحليل" إشاراته وإيماءاته، مع "حراسة" مدلولات ألفاظه، فهمًا وتأويلًا، و"ضبط" علاقة

[1] – جزء "رفع اليدين" ص 105 رقم 96، 97، دار ابن حزم، بيروت، 1416/ 1996.

[2] – إعلام الموقعين 1/ 76 – وينظر للمزيد: 3/ 14، و3/ 51، 52 – وله أيضا: "كتاب الرّوح" ص91، 92، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1409/ 1989.

[3] – ينظر: الرسالة ص 465- 467.

[4] – ينظر: د/ عبد المجيد النجار "دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين" ص 40 (بتصرف)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1413/ 1992.

اللفظ بالمعنى، و"تقنين" دلالة المنطوق على المضمون؛ حتى نتفادى كل "تفسير مجانيٍّ" أو "تأويل إسقاطي" لهذا النص النبوي الأصيل، المشكل لأحد أهم ثوابت العقل الإسلامي وثقافته.[1]

فالباحث يبذل جهده في استثمار الأحكام الشرعية، والمعاني القَيْمِيَّةِ، من النصوص النبوية باعتبار فهمه وإدراكه، وجودة فكره وقريحته، وصفاء ذهنه، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، وثمرةُ ذلك أن يبنيَ الأحكامَ، والهدايات، والمعاني المستنبطة على تعليل الأحكام، واستقراء المقاصد والمعاني، والاعتناء بالأشباه والنظائر، مع تتبع الحكم والأسرار، لنصوص الوحي النبوي.

وهذا النوع من الاجتهاد التجديدي يُحرّر الباحث من قيود التقليد وضَيْق التبعية، ويوسّع أُفُقَه في تلمح قيم الهدي النبوي، ورحابة معانيه، وسعة مجالاته، فهو الوحي الذي شمل صلاح المعاش، وإقامة الحجة على الخلق، وتكفل الله تعالى فيه بصلاح المعاد، واستقامة الخلق على صراطه المستقيم، وهدي نبيه القويم. فما من خير وفلاح إلا ودلّنا عليه النبي ﷺ، وتضمنه حديثه الشريف تصريحا أو تلميحا. فبسعي الباحث إلى تحقيق تلك المقاربة العلمية المنهجية في العناية باللفظ مع المعنى، يمكنُه الولوج إلى رحاب معاني السنة النبوية، وكنوزها النفيسة، وهي غزيرة متنوعة تشمل شؤون الخلق كلها؛ نحو المجالات العلمية التجريبية، وعلم النفس التربوي والاجتماعي، واستشراف المستقبل والتخطيط له، وقضايا الفكر المعاصر، كالحريات العامة والشخصية، وقضايا المرأة، والأمن الفكري، والسلم الاجتماعي... ونحوها.

بل إن مستجدات الحياة المدنية المعاصرة كلها، يمكن للباحث المتسلح بتلك النظرة الأصيلة التجديدية للشرح الحديثي أن يتلمح لها الهدايات والتوجيهات النبوية، الكفيلة بإرشادها وسَوْقِها صوب طريق السداد، التي تكفل لها إعمار الدنيا بما يصلحها، والعمل لأخراها بما يُنجيها ويُسعِدُها.

والخلاصة:

إن الشرح الحديثي قد بُذلت في سبيل خدمته جهود كبيرة ومتنوعة، خَلّفت لنا تُراثا علميا نفيسا، لا مناص للأمة – وهي تسعى للنهوض بثقافتها الأصيلة – أن تُفيدَ منه، وتستمد من أصالته العلمية. قصد الوصول إلى مقاربة علمية ومنهجية تُجدّد لنا الشرح الحديثي المأمول، الذي يبعث السنة النبوية من جديد، ويُحيِي أحكامها وهداياتها وقيمها في الأفراد والمجتمعات.

والحمد لله ربّ العالمين

[1] – ينظر للمزيد: "القراءة الحَدَاثِيَّة للسنة النبوية؛ عرضٌ ونقد"/ د. محمد بن عبدالفتاح الخطيب. ملخص البحث منشور على الانترنت.